

إسرائيل: أوقفوا الحظر المفروض على سفر المدافع عن حقوق الإنسان عمر البرغوثي

ينبغي على السلطات الإسرائيلية أن تضع حداً على الفور للقيود التعسفية المفروضة على ممارسة المدافع البارز عن حقوق الإنسان عمر البرغوثي حقه في حرية التنقل، وكفالة حقه في الإقامة والحرية والأمن على شخصه، وفي حرية التعبير. ويتعين على وزارة الداخلية الإسرائيلية تجديد وثيقة السفر الخاصة بعمر البرغوثي وضمان تمكينه من مغادرة البلاد والعودة إليها بحرية. وتعرب منظمة العفو الدولية عن استمرار قلقها بشأن سلامة عمر البرغوثي وحرية عقب إطلاق مسؤولين رسميين إسرائيليين تصريحات تضمنت تهديدات بإيذانه جسدياً وحرمانه من حقوقه الأساسية.

عمر البرغوثي عضو مؤسس في حركة مقاطعة إسرائيل (حركة المقاطعة-BDS). وينظم حملات من أجل مساءلة إسرائيل عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي، ويدعو إلى استخدام وسائل سلمية لتحقيق ذلك. ويأتي الحظر المفروض على سفره بحكم الأمر الواقع في سياق هجمات متواصلة من جانب السلطات الإسرائيلية على عمر البرغوثي تهدف إلى منعه من القيام بعمله في تنظيم الحملات. فخلال مؤتمر مناهض لحركة المقاطعة عقد في القدس، في 28 مارس/آذار 2016، تعرّض عمر البرغوثي لسيل من الإساءات اللفظية أطلقها عدة مسؤولين إسرائيليين، بمن فيهم وزير الداخلية، أرييه درعي، الذي قال إنه يفكر في إلغاء إقامة عمر البرغوثي الدائمة في إسرائيل، وحرمانه من حق التنقل والسفر بحرية. وجاء أشد التصريحات إثارة للمخاوف، على نحو خاص، من وزير المواصلات والاستخبارات والطاقة الذرية الإسرائيلي، يسرايل كاتس، الذي دعا إسرائيل إلى الانخراط في حملة "تصفيات مدنية محددة الأهداف" لقادة حركة المقاطعة، بمساعدة من الاستخبارات الإسرائيلية. ويوحى التعبير بأن المطلوب هو "عمليات اغتيال موجهة"، وهو مستعمل لوصف سياسة إسرائيل باستهداف أعضاء الجماعات الفلسطينية المسلحة. ووصف وزراء آخرون، بينهم جلعاد أردان، وزير الأمن الداخلي، ووزير الشؤون الاستراتيجية، ووزير الإعلام، ناشطي حركة المقاطعة وقادتها بأنهم تهديد (للأمن الإسرائيلي)، ودعا أردان إلى جعلهم "يدفعون ثمن" أنشطتهم، مستدركاً بتوضيح مفاده أن هذا لا يعني "إبذاءهم جسدياً".

ويحمل عمر البرغوثي، بصفته مقيماً دائماً في إسرائيل، وثيقة سفر إسرائيلية، وهي الوثيقة الوحيدة التي تتيح له مغادرة البلاد والعودة إليها. وقد باشرت السلطات الإسرائيلية إجراءات لإلغاء إقامته الدائمة في 2014، حيث شنت حملة تقصي حول مكان إقامته. ورفضت وزارة الداخلية طلباً تقدم به عمر البرغوثي لتجديد وثيقة سفره في 10 مايو/أيار 2016، ما منعه من السفر إلى الأردن للوقوف إلى جانب والدته أثناء إجراء عملية جراحية لها لاستئصال ورم سرطاني. وأكد قرار صدر عن "محكمة حيفا اللوائية"، في 19 يوليو/تموز 2016، على أنه ليس ثمة سبب يجيز لوزارة الداخلية رفض تجديد وثيقة سفر عمر البرغوثي. وأصدرت له وثيقة سفر في 16 سبتمبر/أيلول 2018، ولكن مدة صلاحيتها انتهت في 15 ديسمبر/كانون الأول 2018. ومنذ ذلك الوقت يخضع لحظر بحكم الأمر الواقع على سفره رغم تقدمه بطلبات جديدة وتوجيه ثلاث رسائل، عبر محاميه، إلى وزارة الداخلية، كان آخرها في 21 يناير/كانون الثاني 2019، لطلب توضيح بشأن التأخير واستعجال إصدار الوزارة لوثيقة سفره، ولكن دون تلقي أي رد فعلي حتى الآن.

وقد أعرب عمر البرغوثي عن بواعث قلقه البالغ بشأن التهديدات والإجراءات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية ومسؤولوها. وأبلغ منظمة العفو الدولية ما يلي: "تكثف حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل على نحو متزايد عن مدى تهديدها الذي أطلقته في 2016، وقوبل بإدانة واسعة النطاق، بالقيام "بتصفية مدنية محددة الهدف" بحق، بسبب مشاركتي في حركة المقاطعة للنضال من أجل الحقوق الفلسطينية، المرشحة لنيل ' جائزة نوبل للسلام'. فمن خلال محاولاتها المستمرة لليانسة لتشويه سمعتي كمدافع عن حقوق الإنسان، وفرض حظر بحكم الأمر الواقع على سفري، والتحرير الضمني على العنف ضدي، تأمل إسرائيل في عرقلة حياتي وإسكاتي بتخويفي. ومع أنني أشعر بقلق واضح، إلا أن ذلك لا ولن يردعني".

وقد تلقى عمر البرغوثي دعوة للتحدث أمام مؤتمر حول التضامن في لندن ما بين 22 و26 فبراير/شباط 2019. وفي هذا السياق، قال لمنظمة العفو الدولية ما يلي: "ربما يكون هذا المنع الأخير من السفر، بحكم الأمر الواقع، محاولة لمنعي من التحدث أمام مؤتمر "محور التضامن - Axis of Solidarity" المرموق، الذي ينظمه "متحف تيت العصري" في لندن و"جامعة كورنيل". وقال إنه يشعر ببواعث قلق بالغ بشأن سلامته وسلامة أسرته: "من المؤكد أنه قد كانت لاضطهاد إسرائيل المتعدد الأوجه لي، في السنوات الخمس الأخيرة، آثاره السلبية على أسرتي. فلم نعد نستطيع ترتيب لقاءات أسرية دون عناء، وتساور ابنتي الكبرى ببواعث قلق من أنني لن أستطيع السفر لحضور زفافها".

وتستخدم السلطات الإسرائيلية طيفاً من التدابير، بما فيها الاعتقالات وفرض القيود على التنقل والمضايقات القضائية وحملات التحريض، سواء في إسرائيل أم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لاستهداف الناشطين الذين ينتقدون استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان. ففي 2017، قامت بتعديل "قانون الدخول إلى إسرائيل"، الذي يحظر على أي شخص يدعم منظمة تروج لمقاطعة إسرائيل أو الكيانات

الإسرائيلية، بما فيها المستوطنات، أو يعمل مع مثل هذه المنظمة، دخول إسرائيل أو الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبوضعها هذا التشريع موضع التنفيذ، فقد حرمت مدافعين عن حقوق الإنسان ومحامين وطلاباً وأطباء من دخول البلاد.

إن السلطات الإسرائيلية ملزمة باحترام حقوق الإنسان، بما فيها حرية الرأي والتعبير، دون تمييز. ويتعين عليها وقف اضطهادها لعمر البرغوثي، واحترام حريته في التنقل، كما يتعين عليها وقف أية إجراءات تهدف إلى إلغاء إقامته الدائمة في إسرائيل.